

1. تمهيد

حيث أن الطرف الأول يرغب في التعاقد مع شركة محترفة تعمل في مجال تقديم خدمات استشارية من أجل تنفيذ دراسة لأوضاع استهلاك الطاقة ؛ وقد اقترح الطرف الثاني تنفيذ الأعمال المبينة في مقترحه بتاريخ 18 ديسمبر 2009 مع المراسلات بين الطرفين قبل تاريخ توقيع العقد من جانبهم وعليه فإن الطرف يقبل مقترح / عرض الطرف الثاني ويقر الطرف الثاني بدوره أن لديه القدرة على الوفاء بالمهام المحددة في العقد بطريقة مهنية ومتوافقة مع المعايير الصناعية في تنفيذ نفس الخدمات بموجب نفس الشروط . ويقر كلا الطرفين أن لديهم الصفة القانونية لتوقيع هذا العقد . لذا فإن الطرفين يوافقون بموجبه على ما يلي :

فقرة (1 / 1)

يعتبر التمهيد والملاحق المذكورة أعلاه بالإضافة إلى عرض الطرف الأول مع المراسلات بين الطرفين قبل تاريخ العقد جزء لا يتجزأ من العقد . في حالة أي اختلاف بين أحكامه وأحكام العرض المذكور ، فإن قرار الطرف الأول فيما يخص مصلحة العمل سيعتد به .

2. موضوع العقد

فقرة (1 / 2)

قام الطرف الأول بتفويض الطرف الثاني في تقديم دراسة عن أوضاع استهلاك الطاقة حسب المبين في عرض الطرف الثاني بتاريخ 18 ديسمبر 2009 وكل المراسلات بين الطرفين في هذا الخصوص . ويتعين أن تحتوي الدراسة على العناصر التالية الرئيسية :

المرحلة الأولى : احتياطات ومشتقات وإنتاج واستهلاك وتجارة الطاقة .

المرحلة الثانية : طلب الطاقة الحالية والتوقعات المستقبلية .

- إجراء تصورات إجمالية عن طلب الكهرباء للخدمات الصناعية والنقل والسكنية والتجارية والخدمات العامة وقطاعات الزراعة لمدة خمس (5) أعوام .

- تحديد عوائق التغذية الممكنة على استهلاك الكهرباء وأهم الشكوك الأكثر

- أهمية التي تؤثر على تصورات طلب الكهرباء .
- تحليل والتنبؤ بالطلب للمنتجات النفطية للمدة حتى 2015 .
- تحديد المعايير التي تساهم في كفاءة الطاقة والاستهلاك المسئول .
- وعي المستهلك باستهلاك الطاقة وطرق خفض هذا الاستهلاك .
- تقدير المدخرات الاقتصادية الممكنة من خلال خفض في استهلاك الطاقة.

المرحلة الثالثة : توليد الطاقة

- مراجعة الدراسات والمشروعات والخطط الخاصة بالتخطيط المحلي فيما يتعلق بإمكانية توليد الطاقة .
- تجميع البيانات القياسية عن المواقف الفنية والاقتصادية والبيئية وعن أداء مرافق توليد الطاقة الحالية .
- تحديد سياسة التغذية بالطاقة المحسنة حتى 2015 .
- تقديم التصورات عن المحصلة المستقبلية عن وحدات الطاقة الجديدة والحالية حتى 2015 .

- إدارة الطاقة بطريقة مقبولة بيئياً من خلال عملية التقاط وتخزين الكربون .

المرحلة الرابعة : نقل وإرسال وتوزيع الطاقة :

- تقييم حالة شبكة الإرسال الحالية .
- تقدير خسارة الطاقة الناتجة .
- تحديد الحاجات للتطوير وإعادة التأهيل والتحديث لشبكة النقل بهدف خفض الخسارة في الطاقة .
- تقدير المدخرات الاقتصادية التي تنتج من خفض الخسارة في الطاقة .
- تقييم حالة شبكة التوزيع الحالية . سي

المرحلة الخامسة : الإطار التشريعي لقطاع الطاقة

- مراجعة الإطار القانوني والتشريعي والمؤسسي لتوليد ونقل وتوزيع الطاقة .
- مراجعة منظومة التعريف الحالية بالإضافة إلى التشريعات وطرق التنفيذ لبيع الطاقة الكهربائية .
- مراجعة أسعار التعريف عن مستهلكي منظومة التوزيع .

- يعلم المستشار أن كل الاطراف مستقلة عن بعضها البعض وان النتائج على احد الأطراف سيكون لها تأثير على نتائج الطرف الآخر . ويتعين على المستشار أن يولي عناية تامة بالأسلوب الشامل والمتكامل في تخطيط العمل لقطاع الطاقة المختلفة من اجل تجنب الازدواجية أو نتائج ضعيفة للمشروع .

3. مدة المشروع

فقرة (1 / 3)

تكون مدة العقد 40 (أربعين) أسبوعا بحد أقصى تبدأ من 2010

1. يتم إثبات قبول الطرف الأول للأعمال التي تم تسليمها من الطرف الثاني بموجب شهادة قبول العمل .
2. لن يعفي دفع المبلغ المستحق عن كل مرحلة الطرف الثاني من مسؤوليته عن الأعمال المنجزة ويلتزم الطرف الثاني بتنفيذ أي تعديلات يطلبها الطرف الثاني بهذا الخصوص .

فقرة (2 / 4)

يتم الدفع فيما يلي عن طريق صكوك أو التحويل البنكي الالكتروني إلى الحساب البنكي للطرف الثاني حسب المحدد من الطرف الثاني كتابيا .

فقرة (3 / 4)

لن يكون الطرف الأول ، على أي حال ، مسئول عن موظفي الطرف الثاني العامل بالمشروع في الإمارات العربية المتحدة . ولا يوجد شيء في هذا العقد يمكن أن يعتبر أي علاقة عمل مباشرة أو غير مباشرة مع الطرف الأول .

5. التزامات الطرف الثاني

فقرة (1 / 5)

يتعهد الطرف الثاني بتنفيذ التزاماته وفقا لما هو مذكور في المقترح ووفقا للجدول الزمني المحدد في المقترح بالمهنية القصوى وبالتوازي مع احدث طرق التنفيذ . ويتعهد الطرف الثاني أيضا أن موظفيه لديهم الكفاءة والخبرة العملية ذات الصلة والمقبولة .

فقرة (2 / 5)

رهنًا بأحكام الفقرة 1 / 5 ، يتعهد الطرف الثاني أن الأعمال المذكورة في عرضه يتم تنفيذها عن طريق أيدي عاملة ماهرة بشرط أن يكون الطرف الأول قد وافق على بياناتهم الشخصية . ويتعين أن يعمل هؤلاء الأفراد تحت المسؤولية التامة والمباشرة للطرف الثاني بالتنسيق مع الطرف الأول مع الأخذ في الاعتبار أي تعليمات يمكن أن يصدرها الطرف الأول .

فقرة 3 / 5

يتعهد الطرف الثاني بإعفاء أي من الخبراء المقترحين من الطرف الثاني من مهامه في تنفيذ الدراسة بناءً على طلب الطرف الأول . وبالتالي ، يتعين على الطرف الثاني تزويد الطرف الأول ببديل عالي المهارة وكفاء يتطابق مع التنفيذ الممتاز للمعايير .

فقرة 4 / 5

يؤكد الطرف الثاني أن أفراد العاملين في المشروع بالإمارات العربية المتحدة يلتزمون بكل القوانين والتشريعات والعادات السائدة السارية في الإمارات العربية المتحدة . ويحق للطرف الأول أن يطلب إعفاء أي من أفراد الطرف الثاني في حالة مخالفته لتشريعات وعادات الإمارات العربية المتحدة على نفقة ومسئولية الطرف الثاني .

فقرة 5 / 5

يتعهد الطرف الثاني ويؤكد على أن الطرف الأول سيكون هو المستفيد الوحيد ومالك الخدمة والنتائج وأي حقوق ملكية فكرية أو مستندات أصلية تم إعدادها من أفراد الطرف الثاني لهذا المشروع خلال مدته ما عدا ما يخص العلامات التجارية التي لها قيمة جوهرية خاصة للطرف الثاني . ويمنح الطرف الثاني الطرف الأول ترخيص باستخدام أي منتج ناتج من الطرف الثاني قبل هذا العقد الذي أصبح جزء من أي منتج للعمل الخاص بالطرف الأول . ولن يكون الطرف الثاني مسئول عن معلومات غير دقيقة مقدمة من الطرف الأول والتي يمكن أن تؤثر على موضوع ونتائج العقد .

فقرة 5 / 6

يتولى الطرف الثاني معاملة أي معلومات غير منشورة متعلقة بالدراسة والطرف الأول بالسرية التامة . وينتج عن الإفشاء أو تسريب أي معلومات بدون الموافقة المكتوبة المسبقة للطرف الأول عن الإنهاء الفوري للعقد وأن يتحمل الطرف الثاني المسؤولية القانونية التامة .

فقرة 5 / 7

رهنًا بأحكام الفقرة 5 / 6 ، يتولى الطرف الثاني مراعاة السرية التامة فيما يتعلق بمحتويات أي مستند أو معلومات أو تقرير أو ما شابه ذلك التي يعلمها الطرف الثاني في ضوء تنفيذ التزاماته التعاقدية فيما يلي . ولا يجوز للطرف الثاني أن ينشر أو يعدم تلك المعلومات بدون الموافقة المكتوبة من الطرف الأول . ويبقى هذا الحكم بعد انتهاء هذا العقد .

6. تنفيذ العقد

فقرة 6 / 1

يقدم الطرف الثاني ضمان بنكي مساوي لقيمة الدفعة المقدمة (المشار إليها في الفقرة 1 / 4) بما يعادل 20 % (عشرون في المائة) من المبلغ الإجمالي لقيمة العقد مع ضمان بنكي ساري وغير مشروط وغير قابل للإلغاء (ضمان تنفيذ) صادر عن أي بنك عامل ومسجل في الإمارات العربية المتحدة ويغطي مبلغ خمسة في المائة (5 %) من المبلغ الإجمالي لقيمة العقد . ويتولى الطرف الثاني إكمال مبلغ الضمان البنكي إذا وجد أقل من المبلغ المبين لأي سبب مهما كان . ويبقى هذا الشرط سارياً لمدة العقد .

فقرة 6 / 2

يقبل الطرف الثاني بالمسؤولية عن أي تأخير في إنجاز المشروع بسبب إخفاقه في إتمام المهام المبين فيه وفي عرضه في أو قبل تاريخ الانجاز المقرر . في تلك الحالة ، يدفع الطرف الثاني غرامة مساوية لنسبة اثنان في المائة (2 %) من إجمالي المبلغ لقيمة العقد عن التأخير لكل أسبوع . ولن تزيد غرامة التأخير عن

10% (عشرة في المائة) من قيمة العقد . ويتم خصم الغرامة مستحقة الدفع إلى الطرف الأول من الأتعاب الإجمالية للطرف الثاني بدون أي إجراء قانوني أو عبء لإثبات التلف أو الضرر .

فقرة 6 / 3

في حالة إخفاق الطرف الثاني في تنفيذ التزاماته وفقا للأحكام المذكورة وبحلول التاريخ المذكور ، يحق للطرف الأول أن ينهي العقد ومصادرة تامين التعويض النهائي والمطالبة بالتعويض المنسب من الطرف الأول . ولن يحول ذلك عن فرض غرامة تأخير حسب المبين في الفقرة 6 / 2 .

فقرة 6 / 4

لن يتم تطبيق الفقرة 6 / 2 إذا كان التأخير بسبب القوة القاهرة أو ظروف أخرى خارجة عن سيطرة الطرف الثاني أو كانت نتيجة للتأخير الناتج عن الطرف الأول أو التعديلات المقترحة من الطرف الأول والتي أدت إلى التأخير . بموافقة الطرف الأول ، يمكن تغيير الجدول الزمني للمشروع المقدم من الطرف الثاني إلى الطرف الأول بشرط أن يتحمل الطرف الثاني أي مسئولية يمكن أن تنتج عن ذلك .

7. الإنهاء

أ. تنتهي هذه الاتفاقية تلقائيا عند انتهاء مدة العقد ما لم يتفق كلا الطرفين على تجديدها لمدد أخرى .

ب. في الحالات التالية ، يتم إنهاء العقد على الفور قبل نهاية مدته :

1. غرامة التأخير الزائدة عن ما يعادل 10 % (عشرة في المائة) من قيمة

العقد وفي تلك الحالة ، يكون الإنهاء على حرية اختيار الطرف الأول .

2. أي سلوك أو تصرف مرتكب من الطرف الثاني والتي تعتبر جريمة .

3. في حالة أن قرر كلا الطرفين إنهاء العقد .

4. للمصلحة العامة .

ت. في حالة أن تم إنهاء العقد من جانب الطرف الثاني ، يحق للطرف الأول أن

يصادر الضمان البنكي . ولن يحول ذلك من حق الطرف الأول في

التعويض المناسب .

ث. في حالة إنهاء العقد للمصلحة العامة ، يدفع الطرف الأول إلى الطرف الثاني مبلغ محدد من قيمة العقد مساوية للعمل الذي تم انجازه في تاريخ الإنهاء .

8. قوانين وتشريعات حاكمة

فقرة 8 / 1

بالنسبة لكل الأمور التي لم يتم ذكرها على وجه الخصوص ، فإن القواعد والتشريعات السارية مع الطرف الأول والقوانين والتشريعات السارية في إمارة أبو ظبي يتم تطبيقها والاعتداد بها .

فقرة 8 / 2

كل النزاعات الناتجة عن تطبيق الأحكام يتم تسويتها من خلال محاكم أبو ظبي .

9. شروط عامة

فقرة 9 / 1

تم اختيار العناوين المذكورة أعلاه على أنها المحل المختار للأطراف ما لم يتم تغييرها بموجب خطاب مسجل مرسل من أي طرف إلى الآخر .

فقرة 9 / 2

حرر هذا العقد باللغة العربية والانجليزية . في حالة أي اختلاف ناتج فيما يتعلق بالتفسير أو التأويل لأي فقرة فيه ، فإن النص الأصلي سيسود .

فقرة 9 / 3

حرر هذا العقد من نسختين أصليتين موقعة من ممثلي الطرفين مع نسخة واحدة تم تسليمها إلى الطرف الثاني للعمل لأجل التقديم التالي للضمان المشار إليه .